



جانب من الجلسة



الغانم مترأساً جلسة مجلس الأمة التكميلية أمس

انتهت بالتوصية بتعديل التشريعات وتكليف «المحاسبة» بفتح باب قبول البلاغات عنها منذ عام 2006

جلسة «الإيداعات المليونية» تبادل اتهامات .. ودعوة للقضاء

الغانم: نحترم قرارات المجلس وجزء من قسمنا احترام الدستور واللائحة الداخلية

الكويت، وأؤكد أن هذا المبالغ لا تحول إلا عن طريق وزارة الخارجية والنتائج كانت طيبة ووقد الخزانة الأميركي أكد تعاون الكويت وخلق العمل الخيري من دعمه للإرهاب ومنعنا الجمع النقدي ورتبنا كل الأمور التي تجعل الكويت في مقدمة العمل الخيري من دون أي شواش . وأكدت أن وزارتي الخارجية والشؤون تخرسان على ذلك والإيرادات تضاعفت في آخر رمضان إلى النصف والمخالفات انخفضت إلى النصف.

حمدان العازمي (نظام): نرفض التشكيك في العمل الخيري الكويتي على الدينامي (نقطة نظام)؛ اطلب توصية الوزراء بالإجابة عن الأسئلة ولا تلتزم العلاقة بين الوزراء والنواب، ويضطر النواب إلى استخدام أدواتهم الدستورية.

خالد الشطي: المسألة ليست التشكيك في العمل الخيري، فالحكومة أحالت الكثير من الجمعيات إلى النيابة العامة، وهناك بعض الجمعيات دأمة للإرهاب وليس من الواجب الدفاع عن هذا الملف.

سؤال موجه من النائب صفاء الهاشم لوزير المالية عن مشروع السكك الحديدية ومترو الكويت.

صفاء الهاشم: مشروع المترو الحيوي يهم الكويتيين ويحل مشكلة حقيقية ويحقق رؤية صاحب السمو بأن يكون هناك سكك حديد تربط المنطقة هنا كان من المفترض أن يكون رؤية لحل الأزمة المروية التي تعاني منها يومياً نتيجة تخطيط الحكومة وتأخرها في تنفيذ المشروع .

وأضافت : وزير المالية اعترف بموقف اللجنة العليا للمشروعات على دفع مليار دينار مقدم كمكشحة و129 مليون دينار هذا وفق مشروع الشراكة، ويؤكد أن كل مشاريع المترو في المنطقة تتبع الحكومة مباشرة، أنا هنا هيئة الشراكة تعمل على المشروع.

سأله: لماذا تتأخر المشاريع عدداً وأشخاص يولدون ويموتون ولا يرون المشاريع.

مرزوق القاسم: عندي طلب مرزوق القاسم: بمجم قضية الإيداعات قبل البنود ومناقشة بعد بند الأسئلة.

مرزوق القاسم: هناك طلبان متعلقان بالموضوع يتلوهما الأمين العام.

الطلب الأول: من مطلق استشارتنا بحجم قضية الإيداعات تضخيم حسابات أعضاء مجلس

الصبيح: التبرعات الخيرية لا تحول إلا عن طريق وزارة الخارجية والنتائج كانت طيبة

العدساني : نريد التثبت من صحة «الإيداعات» والنيابة حفظت القضية بسبب الفراغ التشريعي

حماد: قضية الإيداعات حسمت والنائب العام اتخذ قراراً بحفظها



الشيخ صباح الخالد مترأساً جلسة

الغائبان الحربش والكندري عينان في رأس إنما الموضوع صحة إجراءات وزير العدل: نرفض توجيه الاتهام إلى الحكومة الحالية وموافقتها على علنية الجلسة دليل شفافيتها

الحكومة ليست طرفاً فيما يتم طرحه في هذه القضية تحديداً والمتهم بري، حتى تثبت إدانته

عبد الرزقي ومصفى كامل

وافق مجلس الأمة أمس على عدد من التوصيات في إطار التصدي لقضية «الإيداعات المليونية» على رأسها استعجال المجلس البت في تعديلات قانون مكافحة الفساد وبالإخصص ما يتعلق بالقانون المقترح بشأن تعارض المصالح وذلك خلال شهر من تاريخ الجلسة القادمة للمجلس.

وشدد المجلس على تدعيم نزاهة المجلس وقبضة البرمائية من خلال تعديلات قانون اللائحة الداخلية على أن يقوم المجلس بالبت في التعديلات المقترحة بشأنها خلال شهرين من تاريخ الجلسة.

3. وكلف المجلس كل من ديوان المحاسبة والطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بفتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا إيداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006، وتطبيق كل من ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بالقيام بتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار تجاوزات المتعلقة بقضايا الإيداعات والتحويلات المليونية ولهما التواصل والطلب والتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.

ودعا وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور فالح الحربش أعضاء مجلس الأمة أثناء مناقشة قضية ما يسمى بالإيداعات المليونية إلى احترام القواعد الدستورية والقسم الذي أقسموا.

وأكد الحربش أن القواعد الدستورية تشير إلى أن المتهم بري، حتى تثبت إدانته وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص صريح على ضرورة «أن لا تثبت كل هذه القواعد الدستورية تحت ذريعة أن عضو مجلس الأمة حر فيما يريه من أراء وأفكار لأن القواعد الدستورية واجبة الاحترام».

من جانب آخر وافق المجلس على تشكيل لجنة تحقيق في حوادث اختفاء حاولات من المنطقة الجبركية بميناء الشويخ ودراسة كيفية التعامل مع الحاويات التي ترد عبر المنافذ البرية والبحرية وتضري عن أوجه القصور بهذا الصدد.

وذكر المجلس لعضوية اللجنة التي من المقرر أن تقدم تقريرها خلال شهرين من تاريخ تشكيلها النواب عبدالله الرومي والدكتور وليد الطبطبائي والدكتور عادل الدمشي ومجد الطبري وخالد الشطي.

كما وافق المجلس على طلب زيادة عضوين إلى أعضاء لجنة تحسين بيئة الأعمال البرلمانية ووزير النائب

يوسف الفضالة والحيدري السبيعي لعضويتها.

وكان مجلس الأمة قد وافق في جلسته العادية يوم 17 ديسمبر الماضي على تشكيل لجنة تعنى بتحسين بيئة الأعمال وانتخب لعضويتها النواب أسامة الشاهين وراكان النصف وأحمد الفضل.

وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون الاقتصادية هند براك الصبيح أن العمل الخيري الكويتي سليم وبعيد عن شبهة دعم الإرهاب مشيرة إلى أن كل التبرعات الخيرية تمر عبر وزارة الخارجية الكويتية.

وقالت الصبيح رداً على سؤال نيابي حول مدى وجود جمعيات خيرية كويتية دأمة للإرهاب أن وفد الخزانة الأمريكية زار البلاد العام الماضي وأكد تعاون الكويت في هذا المجال وهو ما أكدته أيضاً وفد الكونجرس الأمريكي الزائر للبلاد.

وانتهى المجلس مناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر بعد انتهاء قائمة النواب المتحدثين فيما حال عدم اكتمال النصاب دون التصويت على أحالة اللجنة أعداد الجواب على الخطاب الأميري البرلمانية.

معرفة لماذا كل هذا العدد وهل تم الإعلان داخل الكويت أم تم التعاقد خارج الكويت. نريد معرفة موقف الوزراء في هذه القضية وبعض الوزراء اتهموا بكونهم بعض الوافدين في مكاتبتهم وأولهم وزير العدل. وأكد أن الكويتيين أولى بالرواتب التي تصرف للمستشارين خاصة أن لدينا كفاءات من حملة الشهادات والخبرة، وإذا كنتم لا تثقون فيهم فهذا أمر آخر.

وقال القندري: قدما طلب تشكيل لجنة لدراسة التركيبة السكانية وكانت لاجبة مفضلة ووافية سيكون وجه إلى جميع الوزراء بهدف معرفة عدد الوافدين العاطلين في الجهات الحكومية وإجابة الوزير وصلتي وزير العدل فالح الحرب: النائب الأول كان أول الوزراء الذين ردوا على النائب القندري ووجهنا باقي الوزراء للرد. وليس ما لدينا ما نخفيه والغيت 7 لجان صورية بالعدل ولم يعين لدى إلا مستشارين كويتيين في مكاتب.

وقال : الاستشارات في المكاتب طارئة للكويتيين ، وتوجهي هو استقطاب الكفاءات الكويتية من المستشارين وهم كلر. ويحتاجون إلى تعيين في مكاتب الوزراء.

سؤال النائب خالد الشطي لوزيرة الشؤون لإفادته بإسماء الجمعيات

المراسلات حول إيجاد سيار موان للاستبدال، والتأمينات تقول نظام الاستبدال موجود بالقانون وتجري دراسات لإيجاد نظام موان كالفروض الصسته ودعواها للاستعجال فيه ودعوى الوزير إلى دعم هذا التوجه، بدلاً من اللجوء إلى مسالك غير قانونية لتوفير السيولة لهم لمواجهة غلاء المعيشة.

سؤال النائب عبد الكريم القندري لوزير الخارجية بإفادته عن عدد الوافدين العاملين بالوزارة.

عبد الكريم القندري: هذا السؤال وجه إلى جميع الوزراء بهدف معرفة عدد الوافدين العاطلين في الجهات الحكومية وإجابة الوزير وصلتي وزير العدل فالح الحرب: النائب الأول كان أول الوزراء الذين ردوا على النائب القندري ووجهنا باقي الوزراء للرد. وليس ما لدينا ما نخفيه والغيت 7 لجان صورية بالعدل ولم يعين لدى إلا مستشارين كويتيين في مكاتب.

وقال : الاستشارات في المكاتب طارئة للكويتيين ، وتوجهي هو استقطاب الكفاءات الكويتية من المستشارين وهم كلر. ويحتاجون إلى تعيين في مكاتب الوزراء.

سؤال النائب خالد الشطي لوزيرة الشؤون لإفادته بإسماء الجمعيات

هناك تعاون من قبل الحكومة حتى لا نضطر إلى التدرج في أدواتنا الدستورية.

سؤال النائب سعدون حماد لوزير المالية حول أسباب التأخر في تسليم مشروع خيطان الجنوبي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية. سعدون حماد : قدما بأكبر من طلب لتسليم القطع للرعاية السكنية وكان هناك تجاوبا من رئيس الوزراء لتسليمها للرعاية ومن ثم تسليمها للمستحقين وشكر الرئيس على سرعة الاستجابة، وتطالب وزير الإسكان بالاستعجال في توزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية.

سؤال النائب أسامة الشاهين لوزير المالية عن سبب اعتماد «التأمينات» نسبة ربح كبيرة عند إرضاء المتقاعدين.

أسامة الشاهين: السؤال أراه مهمة أوجدها الدستور والاهتمام به قد يعني عن اللجوء لأدوات أخرى. أما بشأن استبدال وراتب التقاعدين فالوزارة تيرر الفوائد العالية بأنها تستند إلى القانون، ومسؤوليتنا تعديل قانون التأمينات بما يجعل نظام الاستبدال أكثر عدالة ومتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأضاف : المؤسسة تجري

هناك تعاون من قبل الحكومة حتى لا نضطر إلى التدرج في أدواتنا الدستورية.

سؤال النائب سعدون حماد لوزير المالية حول أسباب التأخر في تسليم مشروع خيطان الجنوبي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية. سعدون حماد : قدما بأكبر من طلب لتسليم القطع للرعاية السكنية وكان هناك تجاوبا من رئيس الوزراء لتسليمها للرعاية ومن ثم تسليمها للمستحقين وشكر الرئيس على سرعة الاستجابة، وتطالب وزير الإسكان بالاستعجال في توزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية.

سؤال النائب أسامة الشاهين لوزير المالية عن سبب اعتماد «التأمينات» نسبة ربح كبيرة عند إرضاء المتقاعدين.

أسامة الشاهين: السؤال أراه مهمة أوجدها الدستور والاهتمام به قد يعني عن اللجوء لأدوات أخرى. أما بشأن استبدال وراتب التقاعدين فالوزارة تيرر الفوائد العالية بأنها تستند إلى القانون، ومسؤوليتنا تعديل قانون التأمينات بما يجعل نظام الاستبدال أكثر عدالة ومتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأضاف : المؤسسة تجري

هناك تعاون من قبل الحكومة حتى لا نضطر إلى التدرج في أدواتنا الدستورية.

سؤال النائب سعدون حماد لوزير المالية حول أسباب التأخر في تسليم مشروع خيطان الجنوبي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية. سعدون حماد : قدما بأكبر من طلب لتسليم القطع للرعاية السكنية وكان هناك تجاوبا من رئيس الوزراء لتسليمها للرعاية ومن ثم تسليمها للمستحقين وشكر الرئيس على سرعة الاستجابة، وتطالب وزير الإسكان بالاستعجال في توزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية.

سؤال النائب أسامة الشاهين لوزير المالية عن سبب اعتماد «التأمينات» نسبة ربح كبيرة عند إرضاء المتقاعدين.

أسامة الشاهين: السؤال أراه مهمة أوجدها الدستور والاهتمام به قد يعني عن اللجوء لأدوات أخرى. أما بشأن استبدال وراتب التقاعدين فالوزارة تيرر الفوائد العالية بأنها تستند إلى القانون، ومسؤوليتنا تعديل قانون التأمينات بما يجعل نظام الاستبدال أكثر عدالة ومتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأضاف : المؤسسة تجري

هناك تعاون من قبل الحكومة حتى لا نضطر إلى التدرج في أدواتنا الدستورية.

سؤال النائب سعدون حماد لوزير المالية حول أسباب التأخر في تسليم مشروع خيطان الجنوبي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية. سعدون حماد : قدما بأكبر من طلب لتسليم القطع للرعاية السكنية وكان هناك تجاوبا من رئيس الوزراء لتسليمها للرعاية ومن ثم تسليمها للمستحقين وشكر الرئيس على سرعة الاستجابة، وتطالب وزير الإسكان بالاستعجال في توزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية.

سؤال النائب أسامة الشاهين لوزير المالية عن سبب اعتماد «التأمينات» نسبة ربح كبيرة عند إرضاء المتقاعدين.

أسامة الشاهين: السؤال أراه مهمة أوجدها الدستور والاهتمام به قد يعني عن اللجوء لأدوات أخرى. أما بشأن استبدال وراتب التقاعدين فالوزارة تيرر الفوائد العالية بأنها تستند إلى القانون، ومسؤوليتنا تعديل قانون التأمينات بما يجعل نظام الاستبدال أكثر عدالة ومتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأضاف : المؤسسة تجري

هناك تعاون من قبل الحكومة حتى لا نضطر إلى التدرج في أدواتنا الدستورية.

سؤال النائب سعدون حماد لوزير المالية حول أسباب التأخر في تسليم مشروع خيطان الجنوبي إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية. سعدون حماد : قدما بأكبر من طلب لتسليم القطع للرعاية السكنية وكان هناك تجاوبا من رئيس الوزراء لتسليمها للرعاية ومن ثم تسليمها للمستحقين وشكر الرئيس على سرعة الاستجابة، وتطالب وزير الإسكان بالاستعجال في توزيع القسائم على مستحقي الرعاية السكنية.

سؤال النائب أسامة الشاهين لوزير المالية عن سبب اعتماد «التأمينات» نسبة ربح كبيرة عند إرضاء المتقاعدين.

أسامة الشاهين: السؤال أراه مهمة أوجدها الدستور والاهتمام به قد يعني عن اللجوء لأدوات أخرى. أما بشأن استبدال وراتب التقاعدين فالوزارة تيرر الفوائد العالية بأنها تستند إلى القانون، ومسؤوليتنا تعديل قانون التأمينات بما يجعل نظام الاستبدال أكثر عدالة ومتوافق مع الشريعة الإسلامية. وأضاف : المؤسسة تجري



حماد يتحدث خلال الجلسة



الكندري يشير بشكف الأسماء



العنساني يطالب بكشف أسماء المستفيدين من الإيداعات